النهار

إقرأ هذا الخبر على موقع النّهار: http://newspaper.annahar.com/article/107184

11 شباط 2014

على رغم السيناريوات التي تحدثت عن نية الرئيس المكلف تمام سلام بالاستقالة في حال اعلن الحكومة العتيدة واستقال منها وزراء قوى 8 آذار تضامنا مع حليفهم التيار الوطني الحر الذي يشترط للمشاركة اعادة عطاء الوزير جبران باسيل حقيبة الطاقة والنفط، فإن بعض المراقبين يسألون اذا كانت استقالة سلام في ضوء هذا السيناريو يمكن ان تسفر عن تسمية رئيس اخر للحكومة يوافق على احتفاظ باسيل بوزارة الطاقة في حال استمرت رغبة "حزب الله" في حكومة جامعة. اذ يسري على نطاق واسع في الاوساط السياسية عدم حماسة غالبية الافرقاء، بمن فيهم قوى في 8 آذار، تجديد مسؤولية باسيل في وزارة النفط باعتبارها وزارة سيتيح توقيع العقود فيها ابتداء من هذا الشهر الى ضمانات لـ25 سنة سيقطفها الوزير وفريقه السياسي تمويلا ونفوذا ومن خلال الاستقواء بجهة كما هو حاصل راهنا. وينقل سياسيون كثر اقتناعهم بان الرئيس سلام لن يسجل على نفسه انه سلم وزارة الطاقة لسنين كثيرة مقبلة لفريق سياسي محدد وسيصعب على اي رئيس حكومة يأتي باجماع او بغالبية وبالمواصفات المطلوبة من اجل تأليف حكومة جامعة ان يتخلى عن الخط الذي رسمه سلام تحت وطأة اتهامه بالتفريط بحقوق لا تعود لفريق او لطرف او طائفة بل هي للبلد ككل. ولذلك سرى اقتراح لدى هذه الاوساط بفصل وزارة الطاقة عن وزارة النفط وتحويل هذه الاخيرة الى هيئة وطنية عامة تتمتع باستقلالية ذاتية وبمركز خاص لها بحيث لا يكون لها علاقة برئاسة الحكومة، ويتولاها او يرأسها خبير وتخضع لمجلس الوزراء مجتمعا وليس لرئيس مجلس الوزراء وحده، وإلا فإن كل الحكومات التي ستؤلف في المستقبل القريب او المتوسط ستواجه العراقيل نفسها وتقع في المشكلة التي يواجهها الرئيس المكلف في تأليف الحكومة العتيدة اي اصرار فريق معين على الاحتفاظ بوزارة النفط لسنوات او عقود مقبلة، وتاليا لا يكون لاي فريق سياسي سيطرته على هذه الوزارة بل ان هذه الهيئة هي التي تقترح العقود وتأتي بها الى مجلس الوزراء لئلا يتحكم وزير او جهة بالعقود والشركات وكل ما يتصل بها. ولذلك، فإن السؤال الذي يثار في حال كانت هناك نية حقيقية بتأليف الحكومة اذا كان هناك من قد يرغب في دعم مطالب العماد عون على طول الخط او من قد يقبل من رؤساء الحكومات في حال استقالة سلام في مقاربة مختلفة مع تذكير هذه الاوساط برفض رئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي عقد جلسة للحكومة المستقيلة بناء على طلب باسيل من اجل بت موضوع عقود النفط.

في اي حال لم تعد الاوساط المعنية تترقب رد فعل رئيس التيار العوني مقدار ما باتت تترقب موقف "حزب الله" الذي تثق هذه الاوساط بوجود مصلحة فعلية له اساسا بتأليف حكومة جامعة باعتبار انها كانت ستكسبه على الاقل الطعن في صدقية المحكمة الدولية في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري والتي انطلقت اعمالها منتصف الشهر المنصرم ما دام نجل الشهيد سيشارك الحزب في الحكومة بعد رفض لاشهر. الا ان العماد عون حشر حليفه الذي واجه التحدي المتمثل بالسؤال حول ما هو الاهم بالنسبة اليه، أن تتألف الحكومة الجامعة التي يريدها في ضوء موضوع المحكمة وفي ضوء استمرار مشاركته في الحرب الى جانب النظام في سوريا، او ان يدعم حليفه العوني الذي تعتقد الاوساط المعنية انه استفاد من عدم وجود ضوء اخضر واضح ومكتمل من اجل تأليف الحكومة ونفذ في اتجاه احراج الحزب كامتحان مسبق للرئاسة كونه سيكون حكما احد ابرز المرشحين للرئاسة. وتاليا تستمر الكرة في ملعب الحزب لجهة تحديد تكاليف خلافه مع عون الذي قد

يصبح الحزب معزولا من دون غطائه او ان يستمر في تحمل مسؤولية تعطيل الحكومة العتيدة وما يدفعه البلد من اثمان باهظة يتحملها اللبنانيون في اقتصادهم ومستقبلهم.

rosana.boumonsef@annahar.com.lb